نظام التقاعد كفل المساواة بين الرجل والمرأة

حقوق المرأة التقاعدية

تتمتع الموظفة السعودية بالحقوق التي كفلها لها نظام التقاعد المدني الذي تنطبق أحكامه على الموظف والموظفة.

تتمتع الموظفة السعودية بكثير من الحقوق التي كفلها لها نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩هـ، لتحقيق المساواة بين الموظف والموظفة في الحقوق التقاعدية.

حقوق متساوية

نص نظام التقاعد المدني على أن أحكام النظام تنطبق على جميع الموظفين المدنيين المعينين على مراتب في الميزانية العامة للدولة من الرجال والنساء دون أدنى اختلاف. ومن ثم فإن الأحكام الواردة في نظام التقاعد كافة تنطبق على الموظف والموظفة، حيث كفل نظام التقاعد للموظفة تخصيص المعاش التقاعدي وصرفه بعد انتهاء خدمتها التي استحقت عنها المعاش، حتى لو كان زوجها موظفًا أو متقاعدًا، إذ لا رابط بين الاستحقاق التقاعدي للمرأة واستحقاق زوجها.

بعد الوفاة

وعن معاش المتقاعدة بعد وفاتها فقد كفل النظام حقوق المستفيدين من المعاش التقاعدي عن الموظفة بعد وفاتها بتخصيص معاش تقاعدي لهم، وهم: الزوج، الأم، الأب، الابن، الابنة، ابن وبنت الابن المتوفى في حياة صاحبة المعاش، الأخ والأخت، الجد والجدة.

واشترط فيما عدا الابن والابنة، أن يكون الشخص معتمدًا في إعالته على صاحبة المعاش عند وفاتها، ويخصص للمستحقين عنها المعاش كاملاً إذا كان عددهم ثلاثة فأكثر، و«٧٥٪» من المعاش إذا كان عددهم اثنين، ونصفه «٥٠٪» إذا كان المستحق واحدًا، ويوزع بين المستحقين بالتساوي.

وكفل النظام حقوق المستفيدة من الإناث في حال إيقاف نصيبها، لحصولها على وظيفة أو لزواجها بإعادة صرف نصيبها بعد تركها للوظيفة أو عند انتهاء الرابطة الزوجية. وللمرأة الحق في تسلم مستحقاتها مباشرة بنفسها، أو توكيل من تراه لينوب عنها، ويستثنى من ذلك المستفيدة القاصر، أو ناقصة الأهلية كما هو الحال بالنسبة للمستفيد، فيصرف المعاش التقاعدي للولي أو الوصي الشرعي. ومن هنا فإنه ليس صحيحًا ما يشاع عن سقوط حقوق المرأة التقاعدية بعد وفاتها، بل الصحيح صرف مستحقاتها للمستفيدين عنها.

تسوية الاستحقاق

وأما تسوية استحقاق المرأة الموظفة فتتم بحسب إنهاء خدماتها، وذلك في الحالات التالية:

الحالة الأولى: عند بلوغ السن النظامية ٦٠ عامًا تستحق معاشًا، بشرط ألا تقل الخدمة عن سنة، ويسوى المعاش التقاعدي بنسبة جزء من أربعين جزءًا من آخر راتب أساسي عن كل سنة من سنوات الخدمة كما يلي: الراتب الأساسي الأخير × مدة الخدمة بالأشهر ÷ ٤٨٠ = المعاش المستحق.

الحالة الثانية: المتوفاة، أو من انتهت خدمتها للعجز الصحي عن العمل بصورة قطعية، مهما كانت مدة الخدمة، يسوى المعاش بنسبة ٤٠٪ من الراتب الأساسي الأخير عند الوفاة أو العجز، أو يتم تسوية استحقاقها عن مدة خدمتها الفعلية، أيهما أكبر.

الحالة الثالثة: المتوفاة، أو العاجزة في أثناء العمل وبسببه، تستحق معاشًا بنسبة ٨٠٪ من الراتب الأساسي الأخير، أو يتم تسوية استحقاقها عن مدة خدمتها الفعلية، أيهما أكبر.

الحالة الرابعة: من انتهت خدمتها لأي سبب كان ولديها ٢٥ سنة فما فوق، تستحق معاشًا تقاعديًا يتم تسويته وفق ما هو موضح في الحالة الأولى.

الحالة الخامسة: من انتهت خدمتها بسبب إلغاء الوظيفة، أو

> كفل النظام حقوق المستفيدين من المعاش التقاعدي عن الموظفة بعد وفاتها بتخصيص معاش تقاعدي لهم

الفصل بقرار من مجلس الوزراء، أو بأمر سام وبغير سبب تأديبي، تستحق معاشًا تقاعديًا متى بلغت خدمتها ١٥عامًا على الأقل، وتتم تسويته وفق ما هو موضح في الحالة الأولى. أما إذا قلت عن تلك المدة فتستحق مكافأة بنسبة ١٤٪ من راتبها الشهري الأساسي الأخير مضروبًا في عدد أشهر الخدمة.

الحالة السادسة: المحالة إلى التقاعد بناء على طلبها، ولديها خدمة محسوبة في التقاعد لا تقل عن ٢٠ سنة كاملة، بشرط موافقة الجهة التي تملك حق تعيينها، تستحق معاشًا بقدر خدمتها، يتم تسويته وفق ما هو موضح في الحالة الأولى.

الدفعة الواحدة

تتم تسوية استحقاق الدفعة الواحدة، وهو مبلغ مقطوع يصرف لمرة واحدة عن مدة الخدمة المنتهية بالاستقالة أو الفصل كما يلي:

- الخدمة التي تقل عن ١٠ سنوات: الراتب الأساسي الأخير × ١٠٪ × مدة الخدمة بالأشهر = المبلغ المستحق.
- الخدمة التي تزيد على ١٠ سنوات ولا تصل إلى ٢٥ سنة تحسب على النحو التالي: الراتب الأساسي الأخير × ١١٪ × مدة الخدمة بالأشهر = المبلغ المستحق.

تسوى استحقاقات الموظفات المستقيلات بسبب الزواج على أساس ١١٪، حتى لو لم تبلغ مدة الخدمة عشر سنوات بشرط إكمال سنة التجربة. والموظفة التي يطوى قيدها بسبب طي قيد زوجها وليس لديها مدة مؤهلة للحصول على معاش تقاعدي تستحق دفعة واحدة، وتحتسب على أساس: الراتب الأساسي الأخير × ١٤٪ × مدة الخدمة بالأشهر = المبلغ المستحق.

ومدة الخدمة المحتسبة لغرض التقاعد هي مدة الخدمة الفعلية التي قضيت وفق المرتبة المحددة في الميزانية العامة للدولة أو ميزانيات الهيئات العامة. وتدخل مدة الإعارة والإجازة الدراسية دون راتب ضمن المدد المحتسبة لغرض التقاعد، بعد توافر الشروط النظامية المنصوص عليها في أنظمة الخدمة، وتوريد الاشتراكات التقاعدية المستحقة عنها.

المرأة ونظام تبادل المنافع

وتستفيد المرأة الموظفة من نظام تبادل المنافع شأنها في ذلك شأن الموظف لضم الخدمات بين العمل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والعكس صحيح، وقد بدأ تطبيق النظام في ١٤٢٤/١١/١هـ.

المتلازمون وظيفيًا

يقصد بالمتلازمين الرجل والمرأة اللذين يتطلب تأدية عملهما التواجد معًا، ويؤديان عملاً يلزم لعمل أحدهما وجود الآخر، مثل وجود المرأة في عمل يتطلب وجود أحد محارمها معها. سواء كان زوجها أو قريبًا لها من محارمها، وكذلك الرجل تتطلب وظيفته عمل إحدى محارمه معه، كزوجته أو أخته، وهذا ما يحصل غالبًا في مدارس تعليم البنات كوظائف الحراس أو السائقين ونحو ذلك. وهذا ما تمليه طبيعة المجتمع السعودي من عدم اختلاط الرجال بالنساء، ونظرًا لأن إنهاء خدمة أحدهما يستتبع إنهاء خدمة الآخر، وهو ما يلحق الضرر به بعدم الحصول على المعاش التقاعدي،

فقد تمت معالجة ذلك بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٩٤١/١ وتاريخ ١٤٢٥/١/١هـ بوضع القواعد المنظمة لهذه الفئة، وتم تتويجها بموافقة المقام السامي عليها بالأمر رقم ٧/ب/٥٦٦٧ وتاريخ ١٤٢٥/١/٢٦هـ. ومن هذه القواعد النظر في إبقاء من لم تعطه خدمته الحق في الحصول على المعاش التقاعدي بموجب أنظمة التقاعد، وذلك على النحو التالي:

- إبقاء من بلغ سن الإحالة على التقاعد بالخدمة إلى القدر الذي يمكن الطرف الآخر الحصول على المعاش التقاعدي بحيث لا تتجاوز فترة الإبقاء بالخدمة بعد بلوغ سن التقاعد أكثر من عشر سنوات.
- النظر في إمكانية النقل في عمل لا يتطلب وجود طرف آخر.
- إمكانية تعيين بديل مناسب مكان من انتهت خدمته.

النظام الموحد لمد الحماية التأمينية

تستفيد المرأة الموظفة من النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شأنها في ذلك شأن الموظف.

حيث صدر هذا النظام بموجب المرسوم الملكي رقم «م/٦٣» وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٦هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم «٢٦٨» وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ، وذلك بسريان أحكام نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي م/٤١ وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩هـ على مواطني المملكة العربية السعودية العاملين في الجهات الحكومية، والهيئات والمؤسسات العامة في دول مجلس التعاون.

وأصبحت المواطنة السعودية التي تعمل موظفة في أي من وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تسري بشأنها أحكام نظام الخدمة المدنية في الدولة مقر العمل أو الأنظمة الوظيفية المنبثقة عنه خاضعة لنظام التقاعد المدني السعودي.

الجدير بالذكر أن عدد الموظفات السعوديات المستفيدات من النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في «القطاع الحكومي» بلغ «٢١٦٣» موظفة، حيث بلغ في دولة الكويت «٢٠٥٩» موظفة، وفي دولة الإمارات «٢٨» موظفة، وفي مملكة البحرين «٢٢» موظفة، وفي سلطنة عمان «١٠» موظفات، ودولة قطر «٤٤» موظفة.

تستفيد المرأة الموظفة من النظام الموحد لمد الحماية التأمينية شأنها في ذلك شأن الموظف

٢٩٠ موظفة ومتقاعدة استفادت من برنامج مساكن

برنامج «مساكن»

ينتفع من مزايا هذا البرنامج جميع موظفي الدولة المواطنين بما فيهم المرأة الموظفة، والذين يشغلون وظائف في الميزانية العامة للدولة، أو الهيئات والمؤسسات العامة الخاضعة لنظام التقاعد. كما يمكن استفادة الزوجين متضامنين من البرنامج الذي تنفذه المؤسسة العامة للتقاعد انطلاقًا من حرصها على تنمية الموارد المالية ودعم نشاطات المشتركين في أنظمة التقاعد وتلبية احتياجاتهم، حيث قامت المؤسسة بتبني برامج ومشاريع تعود بالنفع على حقوق المشتركين، وتساهم في دعم التنمية الوطنية، وذلك في ضوء الدراسة التي أظهرت نتائجها حاجة موظفي الدولة والمتقاعدين إلى وجود برنامج شراء مساكن يلبي احتياجاتهم، ويساعدهم على الحصول على المسكن المناسب، لذلك قامت المؤسسة العامة للتقاعد بتنفيذ هذا البرنامج الذي تقدم من خلاله تسهيلات مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال، لتمويل الموظفين والمتقاعدين الخاضعين لأنظمة التقاعد «المدني والعسكري» والذين يرغبون في شراء مسكن لهم.

ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل بأقساط ميسرة وعائد منافس يحتسب على أساس الرصيد الشهري المتناقص لأصل التمويل، مع إعطاء المستفيد فترة سماح عن السداد مدتها سنة، إلى جانب إمكانية السداد المبكر.

يذكر أن عدد الموظفات اللاتي استفدن من البرنامج «٢٩٠» موظفة ومتقاعدة تم تسليمهن وحداتهن العقارية بعقود مستقلة.

القسم النسوي بـ«التقاعد»

يقوم القسم النسوي بالمؤسسة العامة للتقاعد بالمركز الرئيس منذ افتتاحه في ١٤٢٢/٦/٧هـ بخدمة المراجعات، سواء كانت مستفيدة أو متقاعدة. وتعمل فيه مجموعة من الموظفات المؤهلات يقمن باستلام المعاملات للمتقاعدات والمستفيدات ومتابعتها، بهدف تسهيل الإجراءات وتيسيرها لاختصار الوقت عليهن من خلال التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة. كما توجد لفروع المؤسسة في مناطق المملكة مداخل خاصة للنساء لخدمتهن على أكمل وجه. ومن مهام القسم، أيضًا، الرد على الاتصالات الهاتفية والفاكسية.

ويشارك القسم النسوي بالمؤسسة في العديد من اللقاءات والندوات والمحاضرات للتعريف بالمؤسسة العامة للتقاعد وأنظمتها ونشاطاتها بشكل عام، وفي جميع ما يختص بحقوق المرأة التقاعدية بشكل خاص، ورفع الوعي التقاعدي للمرأة، وتوضيح ما لها من حقوق وما عليها من واجبات، وتأكيد أن نظام التقاعد يعامل الموظف، سواء كان رجلاً أو امرأة، بشكل متساو، ولا يوجد أي فرق بينهما، وأن حقوق المرأة التقاعدية محفوظةٌ لها عند تقاعدها وللمستفيدين حسب النظام بعد وفاتها. ■

السعودية الجديدة

عبدالله مغرم
maghrammba@gmail.com

أكتب هذه المقالة في الثانية صباحًا من جوار مركز الملك عبدالله المالي، حيث ضجيج الآليات والعمل يتم على قدم وساق، أكثر ما أثلج صدري عندما ذهبت أستأذن الأمن في الدخول لكتابة المقالة من داخل المركز في هذا الوقت المبكر من الصباح طلب مني الأمن ارتداء أدوات السلامة قبل الدخول، ما يشير إلى أهمية الإنسان وسلامته في هذا الصرح الشامخ حتى قبل افتتاحه.. وليس هذا المهم، المهم ما سيمثله هذا المركز بعد اكتماله كرافد رئيس من روافد الاقتصاد الوطني، وكيف سيطل المركز على الرياض، وتأثيره في حاضر الوطن ومستقبله.

يقع المركز على مساحة «١,٦» مليون متر مربع، وسيحتوي على مؤسسات مالية وائتمانية، ما يعني أن المركز سيكون سنغافورة الشرق الأوسط، وسيخلق العديد من الفرص الوظيفية. وأجمل ما استرعى انتباهي في تصميم المركز هو اعتماد أكاديمية مالية، ما يعني أن المركز سيكون أداة فاعلة في صناعة قيادات مالية وطنية شابة، وسينجح في رفع قدرات موظفي القطاع المصرفي. فوجود مثل هذه المراكز الاستراتيجية يتطلب من مؤسسات التعليم العالي العمل على تأهيل كوادر بشرية وطنية عالية المستوى للعمل في المركز بعد اكتمال تشييده.

إن وجود مركز بهذا الحجم في قلب المملكة العربية السعودية النابض مدينة الرياض يؤكد أن المملكة عازمة على تطوير الصناعة المالية وتنويع مصادر الدخل الوطني، حيث مثل هذا المركز يمكن أن يساهم، بشكل كبير، في توفير المناخات الملائمة لاستقطاب مصارف عالمية للعمل في المملكة، وأن يكون أداة فاعلة لرفع تنافسية المملكة، ومنحنى إيجابيًا في خلق فرص التمويل والاستثمار، وسيرسم معالم أسواق وقطاعات اقتصادية واعدة.

علينا النظر إلى المستقبل بعين يملؤها الأمل في مستقبل مشرق، فمثل هذه المشاريع ستساهم في توفير مستقبل ملائم لأجيال الوطن القادمة، وهذا ما يتطلع إليه الجميع.. دمتم ودام الوطن شامخًا.